ما وُضِعَ في غير بابه في معاجم العربية
دراسة في تنبيهات ابن بري على الجوهري في الصحاح

د. محمود مبارك عبدالله عبيدات*

تاريخ وصول البحث: ١٧/ ٤/ ٢٠١٧م تاريخ قبول البحث: ٢٨/ ٥/ ٢٠١٧م

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة جانب من جوانب النقد المعجمي عند العرب، وهو ما وضع في غير بابه، وذلك بالاعتماد على ما أخذه ابن بري من انتقادات في حواشيه على الجوهري في الصحاح، وبمقارنة رأييهما بما نجده في المعاجم العربية الكبرى، وذلك بمنهجية وصفية تحليلية، تصف المثال الذي وضع في غير مكانه من المعجم وتفسِّر سببه، وقد توصلت الدراسة إلى أن وضع الألفاظ في غير موضعها الصحيح في المعاجم يعود في مجمله إلى التوهم في تقدير الأصل بِعَدِّ الزائد من حروف الكلمة أصليًّا أو عدِّ الأصليِّ زائدا أو الخطأ في ردَّ الحروف إلى أصلها، مما أدى في بعض الأحيان إلى وضع الكلمة الواحدة في موضعين في المعاجم المتأخرة، كما توصلت إلى أن للوزن الصرفي أثراً في وقوع هذه الظاهرة، وقد اعتمد ابن بري في هذا الأمر على عدة آليات لإثبات رأيه هي التصريف والاشتقاق، واللهجات العربية، وأقوال العلماء السابقين، والمعنى، والاستعمال؛ وتكمن أهمية طرح هذا الموضوع في كونه حلقة من حلقات النقد المعجمي، فقد أبدع أسلافنا في تقديم جهود معجمية كبيرة، وهذه الجهود تتطلّب اهتمام الباحثين في بيان ما لها وما عليها.

Abstract

This paper aims at investigating one of the aspects in Arabic lexical criticism of words with wrong lexical classifications under inappropriate sections, which is based on Ibn Berri's criticisms contained within his book upon Al-Jawhari's Sehah, comparing their opinions with what is found in precious Arabic lexicons.

* أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم، جامعة العلوم الاسلامية العالمية .

The study used the analytical descriptive approach, which describes the entry that the lexicographers put in the wrong place and explain its cause. The study concludes that classifying words under wrong sections in dictionaries is attributed to their incorrect predictions of the right roots of some words. This comes through counting extra letters to some words as original ones, considering the original letters to some words as extra ones, or the disability to count the correct letters to their origins, which sometimes led to placing a word in two positions in dictionaries. The study also concludes that the morphological structure of the word has an impact on the occurrence of this phenomenon.

Ibn Bari used many mechanisms in supporting his hypotheses such as derivations, word references, Arabic dialects, former scholars' sayings, meanings, and use. The significance of studying this topic is that it is a subject of the lexicographical criticism as the Arab scholars have been great in providing great lexicographical efforts, which require the concern of researchers in stating their pros and cons.

المقدمة:

قَدَّم العرب جهوداً كبيرة في جمع مفردات اللغة وتفننوا في تصنيفها في معاجم كبرى اتخذت أشكالاً متعددة في ترتيب موادها، حتى أصبح كل نظام ترتيب في ما بعد يمثل مدرسة قائمة بذاتها لها أتباعها ومريدوها.

ولأنّ نصيب المعاجم فرض عليها أن تتعامل مع مادة كبرى، تُمَثِّل مفردات اللغة من جهة، ومعانيها الكثيرة المتعددة من جهة أخرى، باستخدام آليات كثيرة يقف علم الصرف على رأسها، بما فيه من اشتقاق وتصريف، وربط ذلك بالدلالة والمجاز واللهجات العربية والسياقات اللغوية التي لا حصر لها، فإن الوقوع في الزلل في ظل هذا النصيب أمر لا مفرَّ منه، ولا سيما حين يتصدى فرد بمفرده لهذه المهمة التي تحتاج إلى جهود مؤسسية جماعية؛ لذا

وجدنا إلى جانب التأليف المعجمي عند العرب حركة نقد تتتبَّع ما أُنجز في هذا الميدان وتحاول أن تتجاوز الهَنات التي يقع فيها مؤلفو هذه المعاجم.

وقد حقق ابن بري في حواشيه على الصحاح المسمى (التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح)[١] أو (حواشي ابن بري على الصحاح) سَبَقاً مشهوداً في هذا الميدان، فقد تعقَّب ابنُ بريّ الجوهريَّ في معجمه الصحاحِ ذائعِ الصيتِ ووقف عند أخطائه بالنقد، والتصحيح.

ومن المسائل التي وقف عليها ابن بري في نقده للجوهري مسألة **ما وُضِعَ في غير بابه**؛ ويُقصد بما وضع في غير بابه: الألفاظ التي وضعها مؤلفو المعاجم خطأً أو توهماً تحت مواد لغوية أو جذور هي ليست المواد التي اشتقت هذه الألفاظ منها، وعليه يختلّ الباب أو الفصل الذي يوضع فيه ذلك اللفظ.

ولتوضيح المقصود بهذا الكلام نأخذ مثالا مما وقع فيه الجوهري من وهم في تقدير أصل بعض الكلمات مما أدى به إلى وضع الكلمة في غير موضعها الطبيعي؛ فمن ذلك مثلا كلمة (تَمَعْدَدَ الرَّجل) بمعنى: تَزَيَّا بزِيِّ مَعَدٍّ، أو انتسب إليهم، أو تصبَّر على عيشهم، أو اخشَوْشَنَ في عيشه قال عمر بن الخطاب ﷺ: اخشوشنوا واخشوشبوا وتَمَعْدَدوا[٢]، وقال الراجز:

رَبَّيْتُهُ حَتّى إذا تَمَعْدَدا
وآضَ نَهْدًا كالحِصان أَجْرَدا
كان جزائي بالعصا أنْ أُجْلَدا[٣]

وذلك أن معدّا كانوا أهل قَشَفٍ وغِلَظٍ في المعاش فصار التشبّه بهم مثالاً على التخشُّنِ والغِلْظَة[٤].

وقد جعل الجوهري كلمة (تمعدد) في مادة (عدد) على الرغم من أنه قال: ومعدّ: أبو العرب، وكان سيبويه يقول: الميم من نفس الكلمة لقولهم: تمعدد، لقلة تمفعل في الكلام[٥].

وقد انتقد ابنُ بَرّي الجوهريَّ في جعله (تمعدد) في مادة (عدد)، قال ابن بري: "صوابه أن يذكر تمعدد في فصل (مَعَدَ)؛ لأن الميم أصلية، وكذا ذكر سيبويه: قولهم معدّ فقال: الميم أصلية لقولهم: تمعدد الرجل، ولا يحمل على تمفعل مثل تمسكن لقلته ونزارته"[٦].

ومن الشواهد المعتبرة التي تدل على أصالة الميم في تمعدد قول الراجز:

أَخشى عليه طَيِّئًا وأَسَدا
وخارِبَيْنَ خَرَبا فَمَعَدَا[٧]

أيْ: أَبْعَدا في الذهاب.

وبذلك يكون الجوهريُّ قد وضع (تمعدد) في غير الموضع اللازم له وهو (مَعَدَ)، ولم يكن الجوهري وحده هو من وضع هذه الكلمة في غير موضعها، فقد تبعه في ذلك عدد من أصحاب المعاجم؛ كالفيروزآبادي[٨] وابن منظور الذي ذكرها في موضعين؛ في مادة (عَدَدَ) وفي مادة (مَعَدَ)[٩]، ومثله فعل الزبيدي[١٠].

في حين نجد عدداً من أصحاب المعاجم الذين سبقوا الجوهري يجعلون (تمعدد) في مادة (معد)، وذلك كالخليل[١١] وابن دريد[١٢] والأزهري[١٣].

المبحث الأول: أسباب الظاهرة:

عند استقراء المواضع التي وضعها الجوهري في غير مواضعها الصحيحة - بحسب ما قرَّره ابن بري- نجد أن عددًا من الأسباب تقف وراء هذا الأمر، تتمثل فيما يأتي:

السبب الأول: التوهم (القياس الخاطئ):

التوهم أو كما يسميه المحدثون القياس الخاطئ هو عملية ذهنية تُنتِجُ ظواهر لغوية منحرفة عن سنن نظائرها؛ لأنه عمل قائم على توهم أوجه شبه غير موجودة في الحقيقة بين المقيس والمقيس عليه[١٤]، أو هو أن يتوهم المتكلم عند القياس وجوه شبه بين المقيس والمقيس عليه، فيعطي المقيس حكم المقيس عليه[١٥].

وهو قانون له أثر كبير في انتاج كثير من ظواهر اللغة العربية، وقد اعترف به القدماء، وأطلقوا عليه عدة مصطلحات هي: الغلط والتوهم والتشبيه والحمل والسهو[١٦].

والأصل في قانون التوهم أو القياس الخاطئ أنه قانون يُفَسِّرُ نشوء أنماط لغوية في الأداء الاستعمالي للغة، وذلك كما في نشوء كلمة معائش التي ستذكر لاحقا، إلا أنها في مسألة ما وضع في غير بابه تُؤخذ قياساً من أصلها إلى التوهم الذي يقع فيه اللغوي حين يقع في وهم ما في التعامل مع المادة اللغوية؛ وذلك لأن ما يقع فيه اللغوي هو من حيث الآلية ما يقع فيه ابن اللغة الذي يتوهم مشابهة ما بين نمط موجود في اللغة ونمط يستحدثه قياساً على ذلك النمط لمجرد المشابهة الشكلية دون التنبه إلى الفروق الشكلية بين النمطين.

ولتوضيح أثر هذا القانون في ما وضع في غير بابه نعود إلى المثال المضروب سابقاً وهو (تمعدد)، فقد جعل الجوهري هذه الكلمة في مادة (عدد) على اعتبار أن الميم زائدة، وذلك قياساً على (تمسكن)

المشتقة من (سكن)، فكما أن الميم زائدة في تمسكن إذ هي على وزن (تمفعل)، نظر الجوهري إلى تمعدد على أنها من البناء نفسه، وعليه تكون الميم زائدة، فتؤول (تمعدد) إلى (عدد).

وهي في ذلك مثل قياس (معيشة) في جمعها المتوهَّم (معائش) على (مدينة) التي تجمع على (مدائن)؛ لذا نجد عدداً من علماء اللغة[١٧] قد لحَّنوا (معائش) على الرغم من ورودها في بعض القراءات القرآنية، وذلك لأن شرط ما يجمع على (فعائل) أن يكون حرف المد في مفرده زائداً[١٨]. ولو نظرنا إلى (مدينة) لوجدنا الميم فيها أصلية؛ لأنها من (مدن) والياء فيها زائدة، أما (معيشة) فالميم فيها زائدة والياء أصلية؛ لأنها من (عيش) لذا نجد أن المتوهِّم قد راعى في قياس معيشة على مدينة المشابهةَ اللفظية دون المشابهة الجوهرية؛ فكان القياس خاطئاً، ومثله قياس (تمعدد) على (تمسكن).

وفي ما وضع في غير بابه يظهر التوهم في أكثر من وجه على النحو الآتي:

المحور الأول: توهُّم الحرف الزائد أصلياً:

من أشكال التوهم التي أخذها ابن بري على الجوهري فأدَّت إلى وضع بعض الألفاظ في غير موضعها توهُّم أصالة الحرف الزائد، وذلك نحو ما وقع في لفظة (حَبَنْطَأ) بمعنى القصير السمين الضخم البطن، و(المُحْبَنْطِئ) بمعنى الممتلئ غيظًا، فقد جعل الجوهريُّ هاتين الكلمتين في مادة (حبطأ)[١٩]. قال ابن بري: "صواب هذا أن يُذكَر في فصل حبط؛ لأن الهمزة زائدة ليست بأصلية، ولهذا قيل: حَبِطَ بطنه إذا انتفخ، وكذلك المحبنطئ هو المنتفخ جوفه"[٢٠].

وعليه فالوهم واقع عند الجوهري حسب ما يراه ابن بري في أنه جعل الهمزة من أصل الكلمة، والصحيح أنها زائدة؛ وعليه يكون اشتقاق الكلمة من حبط.

وبالعودة إلى مادة حبط في المعاجم فإننا نجد أن ما قاله ابن بري صحيح، فقد جاء في المعاجم: "الحَبَطُ، مثل الْعَرَب: من آثار الجروح. وَقد حَبِطَ حَبَطا، وأحْبَطَه الضَّرْب. والحَبَطُ: وجع يَأْخُذ الْبَعِير فِي بَطْنه من كلإٍ يستوبله. وَقد حَبِط حَبَطا فَهُوَ حَبِيطٌ. وإبل حَباطَي وحَبِطَةٌ. وحَبِطَت الشَّاة حَبَطا: انتفخ بَطنهَا عَن أكل الذرق. وَفِي الحَدِيث: "إِن مِمَّا ينْبت الرّبيع مَا يقتل حَبَطا أَو يلم" وَذَلِكَ الدَّاء الْحُباطُ. والحَبَطُ فِي الضَّرع: أَهْون الورم. وَقيل: الحَبَطُ، الانتفاخ أَيْنَمَا كَانَ من دَاء أَو غَيره. وحَبِطَ

جلده: ورم"[٢١]. وعليه فسقوط النون والهمزة من هذه الكلمات التي تتفق في معناها مع معنى (احبنطأ) يجعل اشتقاق (احبنطأ) ومشتقاتها من الحبط واضحا؛ ولذلك نجد ابن سيده يجعل (احبنطأت واحبنطيت والمحبنطئ والمحبنطي) في مادة (حبط)[٢٢].

إلا أن أكثر مصنفي المعاجم العربية يوافقون الجوهري؛ فهذا الخليل يجعل (حبنطأ) في باب الحاء والطاء من أبواب الرباعي[٢٣]، وهذا الأزهري يجعلها في مادة حبطأ[٢٤]، والفيروزآبادي إلا أنه أخذ على الجوهري جعلها بعد حطأ ورأى أن حقها أن تكون بعد حبأ[٢٥]، وابن منظور[٢٦]، والزبيدي[٢٧].

والحقُّ أن لهذا الوهم الذي وقع فيه اللغويون مسوَّغه، وذلك أن القول بزيادة الهمزة في (احبنطأ) إلى جانب النون يجعل بناء هذه الكلمة على وزن (افعنلأ)، وهذا يؤدي إلى ما ليس له نظير في العربية؛ لأن بناء (افعنلأ) بناء مفقود في العربية[٢٨].

ومن هذا التوهم كذلك ما ذكره ابن بري في مادة (اختتأ) بمعنى اختطف أو اختبأ، فقد ذكرها الجوهري في مادة (ختأ)[٢٩]، قال ابن بري: "أصل اختتأ من ختا لونه يختو ختوًّا إذا تغير من فزع أو مرض، فعلى هذا كان حقه أن يذكره في فصل (ختا) من باب المعتل"[٣٠].

وقد اختلف مصنفو المعاجم في إيراد هذه الكلمة، فذكرها الخليل وابن فارس والأزهري في مادة (ختا) الثلاثي المعتل[٣١]، وهو ما وافقهم فيه ابن بري، في حين نجد ابن سيده والفيروزآبادي يجعلانها في مادة (ختأ)[٣٢]. أما ابن منظور والزبيدي فقد أورداها في موضعين؛ في مادة ختا[٣٣]، وفي مادة ختأ[٣٤].

لقد اعتمد ابن بري ومن وضع هذه الكلمة في مادة (ختا) على التأصيل الدلالي دون الصنعة التصريفية؛ وذلك أن اختتأ بمعنى استتر خوفًا أو حياءً تلتقي في معناها مع (ختا) بمعنى تغيّر من فزع أو مرض، فالخوف والحياء يقابلان الفزع والمرض، إلا أن التصريف يجعل من الصعب ردَّ الهمزة في (اختتأ) إلى الألف المنقلبة عن الواو في (ختا)، فأصل (اختتأ) على ما يفهم من ابن بري هو (اختتى) ثم انقلبت الألف همزة لغير علة صوتية فيها.

والجدول الآتي يذكر أمثلة أخرى مما وقع فيه هذا التوهم.

الكلمة	موضعها عند الجوهري	موضعها عند ابن بري	المتوافقون مع الجوهري	المتوافقون مع ابن بري	الذين وضعوها في الموضعين
البرْزينُ (كوز يحمل الشراب به من الخابية)	برزن	برز	الأزهري وابن سيده والفيروز آبادي وابن منظور والزبيدي		
انباع (بمعنى انبعث)	نبع	بوع		الأزهري وابن دريد وابن فارس والفيروزآبادي	ابن سيده وابن منظور والزبيدي
هَلُمَّ (أفْيِلْ)	هلم	لمم	الخليل والأزهري وابن فارس وابن سيدة والفيروزآبادي وابن منظور والزبيدي		

المحور الثاني: توهُّم الحرف الأصليّ زائداً:

وهذا التوهم عكس السابق تماماً وإن كانت الأسباب الموجبة لهما واحدة، إذ نجد هنا أن اللغوي يخطئ توهمًا فيظن أن الحرف الأصلي هومن حروف الزيادة، ومن الأمثلة التي أخذها ابن بري على الجوهري في هذا الأمر كلمة (اتلأبَّ) بمعنى استقام، فقد ذكرها الجوهري في مادة تلب، جاعلا الهمزة زائدة فيها[٣٥].

وقد اعترض عليه ابن بري قائلاً: "حقُّ اتلأبَّ أن يذكر في فصل (تلأب)؛ لأنه رباعي، والهمزة الأولى وصل، والثانية أصل، ووزنه افعللَّ مثل اطمأنَّ، والتلأبيبة مثل الطمأنينة"[٣٦].

ويتفق موقف الجوهري في وضع (اتلأب) تحت مادة (تلب) مع موقف الخليل والأزهري والفيروزآبادي والزبيدي[٣٧]، في حين يتفق موقف ابن بري في وضعها تحت مادة (تلأب) مع ابن فارس وابن سيده وابن منظور[٣٨].

والحقّ أننا لا نجد رابطاً دلالياً يربط بين (التَّلْب) بمعنى الخسار، وتلأب بمعنى

استقام حتى نجعل اتلأب مشتقة من تلب، وما أوهم الجوهريَّى وغيره هو افتراض أن كل كلمة في العربية تردُّ إلى أصل ثلاثي.

ومن هذا التوهم كذلك ما وقع في كلمة (الحَنْدَقوق)؛ وهي بقلة أو حشيشة، أو صفة للرجل الطويل المضطرب، وهو لفظ نبطي معرَّب، فقد ذكر الجوهري هذه الكلمة في مادة (حدق)[٣٩]، مخالفا في ذلك جميع اللغويين الذين جعلوها في مادة (حندق)[٤٠].

قال ابن بري منتقداً الجوهري في هذا: "صَوَابُ حَنْدَقُوقَ أَن يُذْكَرَ فِي فَصْلِ حندق لأَن النُّونَ أَصلية، وَوَزْنُهُ فَعْلَلُول، قَالَ: وكذا ذكره سيبويه وَهُوَ عِنْدَهُ صِفَةٌ"[٤١].

ومما وقع فيه الجوهري في هذا الباب أيضاً كلمة (قِلْحَمّ) بمعنى المُسِنّ الضخم من كل شيء، فقد ذكر الجوهري هذه الكلمة في مادة (قلحم) مختصا، ثم قال: وقد ذكرناه في باب الحاء لأن الميم زائدة"[٤٢].

وقد اعترض ابن بري على عَدِّه الميم زائدة فيها قائلا: "وصواب (قلحمّ) أن يذكر في فصل (قلحم)؛ لأن في آخره ميمين، إحداهما أصلية والأخرى زائدة"[٤٣].

ومن هذا التوهم أيضاً ما وقع في كلمة (قِنِّسْريّ) بمعنى الشيخ المُسِنّ، قال ابن بري: "وصوابه أن يذكر في (قنسر) وأنه لا يقوم دليل على زيادة النون"[٤٤]. وقد أجمعت المعاجم على جعل هذه الكلمة في مادة (قنسر)[٤٥].

والجوهري لم يجعل (قنسري) في مادة قسر، إلا أنه حين ذكر قول العجاج:

أَطَرَبًا وأَنْتَ قَنَّسَرِيُّ[٤٦]

ذكر فيه أنه يروى ب (قِنَّسْرِيّ)[٤٧]، إلا أن ما يؤخذ عليه أنه لم يجعل مادة خاصة ل (قنسر).

والواقع أن الجوهري يعارض إجماع اللغويين الذين هذه الكلمة تحت مادة (قلحم) الرباعي[٤٨].

المحور الثالث: أثر الوزن الصرفي في التوهم:

تؤدي بعض الأوزان الصرفية دوراً واضحاً في وقوع التوهم أو القياس الخاطئ المؤدي إلى وضع بعض الكلمات في غير مواضعها الصحيحة؛ وذلك أن بعض الأوزان توهم اللغوي بوزن ما فيذهب مع هذا الوهم في تقدير حروف الأصل والزيادة.

من ذلك وزن انفعل حين تكون فاء الكلمة نوناً فيتوهم اللغوي أن النون بعد

الألف هي نون انفعل فيخطئ في تقدير أصل الكلمة.

وقد وقع هذا الوهم عند الجوهري في كلمة (انْدَحَّت) في قولنا: اندحَّت الأرضُ كلأً اندحاحا إذا اتسعت بالكلأ، واندحَّت خواصر الماشية اندحاحاً إذا تفتَّقت من أكل البقل، واندحَّ بطنه اندحاحا: اتَّسع، وفي الحديث: "كان لأسامة بطن مُنْدَحٌ"(٤٩).

وقد ذكر ابن بري وهم الجوهري في هذه الكلمة ومشتقاتها حين جعلها في مادة دحح، فقال: "وأما اندحّ بطنه فصوابه أن يذكر في فصل (ندح)؛ لأنه من معنى السعة، لا من معنى القصر، ومنه المُنْتَدَح للمكان الواسع، والنُّدْح أيضاً الأرض الواسعة، ومنه قولهم: لي عن هذا الأمر مندوحة ومُنْتَدَحٌ أي سعة، ومما يدلك على أن الجوهري وهم في جعله اندحَّ في هذا الفصل كونه قد استدركه فذكره في ندح، وهو الصحيح، ووزنه افعلّ، مثل احمرّ، وإذا جعلته من فصل دحح فوزنه انفعل، مثل انسلَّ انسلالاً، فكذلك اندحَّ اندحاحاً، والصواب هو الأول"(٥٠).

ومن الواضح في كلام ابن بري كيف اعتمد على المعنى في تقدير اشتقاق الكلمة التي وقع فيها الوهم، وقد وضح كيف وقع الوهم قياساً على مثل (انسلّ) المشتقة من سلَّ.

وقد وقع في شَرَكِ هذا التوهم الأزهريُّ الذي لم يذكر (اندحَّ) إلا في مادة دحَّ(٥١)، وكذلك ابن فارس(٥٢)، أمّا الفيروزآبادي فقد ذكر هذه الكلمة في مادة (دحَّ)(٥٣)، كما ذكرها في (الندح)، إلا أنه قال: "وانْدَحَّ (له) انْدِحاحاً، مَوْضِعُهُ: د ح ح، وغَلِط الجوهريُّ"(٥٤)، وبذلك فإن الفيروزآبادي يصر على مخالفة ابن بري والجوهري في جعل الصواب في وضع اندحّ في دحح.

أما ابن منظور والزبيدي فقد ذكرا (اندحّ) في موضعين؛ الأول: دحح(٥٥)، والثاني: ندح(٥٦).

ويظهر ما للوزن من أثر في هذا التوهم، فالنون في أمثال اندحّ من الكلمات قد تكون زائدة وقد تكون أصلية، وذلك بسبب وجود الوزنين (انفعل وافعلّ) في العربية، فإذا كانت مشتقة من مادة ندح فوزن (اندحّ) هو افعلّ، ونونها أصلية، وإذا كانت مشتقة من (دحح) فوزنها (انفعل) والنون زائدة، والشكل الصرفي للكلمة يجيز الوجهين، إلا أن تحكيم المعنى ينتصر إلى

(نـدح)؛ لأن النَّـدْحَ بمعنـى السـعة، وهـو المعنى الذي نجده في (اندحّ) ومشتقاتها.

ومما وقع فيـه التـوهم لـذات السـبب كلمة (انْبـاقَ) في مثـل قولنـا: انبـاقَ علينـا بالكلام: أي انبعثَ، مثل انباع، فقد ذكرهـا الجوهري في مادة (نبق)[٥٧]، قال ابن بـري: "صـواب انبـاقَ علينـا أن يُـذْكَر في فصـل بوق"[٥٨].

ومنـه أيضـاً انْـدالَ بطـنُ الإنسـان والدابة إذا سال، قال ابن بري: "اندال وزنـه انفعل، فنونه زائدة وليسـت أصـلية، فحقـه أن يذكر في فصل (دَوَلَ)"[٥٩].

ومـن الأوزان الملبسـة الـتي تـدعو لوقوع التـوهم كـذلك مـا وقعـت المـيم في أوله، فمن المعروف أن الميم تزاد أولًا بكثـرة في عدد من الأبنية العربية، من ذلك مثلًا مـا وقـع في كلمـة (المَحالـة) بمعنـى (البَكَـرَة العظيمة التي تُسْتَقى بها الإبل) فقـد ذكرهـا الجوهري في مادة (محل)[٦٠]، وعليه فوزنهـا بناء على تقديره هو (فَعالة)، إلا أن الواقـع أن وزنها هو (مَفْعَلَة)، بـدليل جمعهـا علـى (محاول)، ولو كانت فعالة لكان جمعها على محائل، وإنما سميت محالة لأنها تدور فَتُنْقَـلُ من حالـة إلى حالـة، وكـذلك المحالـة بمعنـى فقرة الظهر، وهـي أيضًـا مفعلـة لا فعالـة، منقولة من المحالة التي هي البكرة، قـال ابـن بري: "فحقُّ هذا أن يذكر في حول"[٦١].

ومن ذلك أيضاً ما نجده مثلاً في كلمـة (تمعـدد) الـتي ذكرهـا الجـوهري في مـادة (عدد) ظاناً أن الميم فيها زائدة قياسـا علـى (تمسكن).

السبب الثاني: الخطأ في تقدير حروف الأصل

من الخطأ في تقدير حروف الأصل ما وقع في كلمة (الأَسْدِيُّ) وهو ضرب من الثياب، فقد جعله الجوهري في مادة (أسد)[٦٢]، واعترض عليه ابن بري قائلا: "ووهم في جعله في فصل (أسد)، وصوابه أن يذكره في فصل (سدا)، قال أبو علي: ويقال: أسدي وأستي، وهو جمع سُدىً وسُتىً، للثوب المُسَدّى"[٦٣].

وقد ذكر أكثر أصحاب المعاجم هـذه الكلمة في مادة (سدي) وفاقًا لما ذكـره ابـن بري[٦٤]، إلا أن هذا لا يلغـي مـا فيهـا مـن الإلباس؛ لـذا نجـد ابـن فـارس يـذكرها في مجمل اللغة في مـادة أسـد[٦٥]، ثـم نجـده في مقاييس اللغة يـذكر أنهـا ليسـت مـن هـذا البـاب قـائلا: "وأمـا الإسـادة فليسـت مـن الباب؛ لأن الهمـزة منقلبـة عـن واو، وكـذا الأَسْدِيّ"[٦٦].

ويقع مثل هذا الخطأ في تقدير حروف الأصل فيما حذفت بعض حروفه، ولا سيما إذا اشتهر بالاستعمال فتُنوسي الأصل، وذلك كما في كلمة (مَلَك) التي وضعها أكثر مصنفي المعاجم ومنهم الجوهري في مادة (ملك)[٦٧].

وقد اعترض ابن بري على هذا ورأى أن الصواب أن توضع (مَلَك) في مادة (ألك) وذلك لأن أصل (ملك) هو (ملأك) المقلوبة من (مألك)، قال ابن بري: "مَلأَكٌ مَقْلُوبٌ مِنْ مَأْلَكٍ، ومَأْلَكٌ وَزْنُهُ مَفْعَل فِي الأَصل مِنَ الأَلوك، قَالَ: وَحَقُّهُ أَن يُذْكَرَ فِي فَصْلِ أَلك لَا فِي فَصْلِ مَلَك"[٦٨]. ولذلك وجدنا الأزهري يضع ملك في مادة (ألك)[٦٩] ووجدنا غيره يجعلها في موضعين؛ في ألك وفي ملك[٧٠]. وقد أقرَّ بأنَّ الأصل قي ملك هو (مألك) جميع علماء اللغة ومنهم الجوهري على الرغم من أنهم لم يضعوه في مادة ألك[٧١]، يقول الخليل: "والمَلَكُ واحد الملائكة، إنما هو تخفيف الملأك، والأصل مألك، فقدموا اللام وأخروا الهمزة، فقالوا: ملأك، وهو مَفعَل من الألوك وهو الرسالة، واجتمعوا على حذف همزته كهمزة يرى وقد يتمونه في الشعر عند الحاجة، قال:

فَلَسْتُ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلْأَكٍ
تَبارَكَ مِنْ فَوْقِ السَّماواتِ مُرْسِلُهْ[٧٢]

وقد جعل العلماء لحذف الهمزة بعد ما حدث لها من قلب مكاني علتين هما؛ التخفيف بحذفها وإلقاء حركتها إلى الساكن الذي قبلها[٧٣]، وكثرة الاستعمال[٧٤].

من الأخطاء التي أخذها ابن بري على الجوهري وهمه في تقدير حروف أصل الكلمة، وذلك كما وقع له في كلمة (تابوت)، فقد جعلها الجوهري في مادة (توب) فقال: "والتابوت أصله تابُوَةٌ، مثل تَرْقُوَةٌ، وهو فَعْلَوَةٌ، فلما سُكِّنت الواو انقلبت هاء التأنيث تاءً"[٧٥].

وقد وصف ابن بري التصريف الذي ذكره الجوهري لتابوت حتى ردها إلى التاء بدل الهاء بأنه تصريف فاسد، ثم قال: "الصواب أن يذكره في فصل (تبت)؛ لأن تاءه أصلية، ووزنه فاعول، مثل: حاطوم وعاقول، والوقف عليه بالتاء في أكثر اللغات، ومن وقف عليه بالهاء فإنه أبدلها من التاء، كما أبدلها في الفرات حين وقف عليه بالهاء، وليست التاء في الفرات بتاء تأنيث، وإنما هي أصلية من نفس الكلمة"[٧٦].

والحقّ أننا لا نجد من يوافق ابن بري في تقديره لأصل هذه الكلمة التي اختلفوا

فيها اختلافا بينا، فابن سيدة مثلا يجعل (التابوت) في مادة تبه معتمداً على اللغة التي تقف على هذه الكلمة بالهاء وهي لغة الأنصار، ولم يذكرها في غير هذا الموضع(٧٧).

أما الفيروزآبادي فقد جعلها في مادة (تاب) موافقا الجوهري إذ يقول: "والتابوت أصله (تابُوَةٌ) كتَرْقُوَة، سكِّنت الواو فانقلبت هاء التأنيث تاء، ولغة الأنصار التابوه بالهاء(٧٨).

وقد ذكر ابن منظور أن مؤلفي الأصول التي اعتمد عليها لم يذكروا مادة (تبت) إلا ابن الأثير في النهاية، إذ ذكره لمراعاة الأصول، أما ابن منظور فذكرها تأثراً بما انتقد ابن بري به الجوهري، إلا أنه أورد تابوت كذلك في مادة (تبه)(٧٩).

ومن هذا الوهم كذلك ما نجده في كلمة (الحَوْأَب) بمعنى الوادي الواسع العريض، فقد ذكرها الجوهري في مادة (حوب)(٨٠)، واعترض عليه ابن بري قائلا: "كان حقه أن يذكر الحوأب في فصل حأب؛ لأن الواو فيه زائدة ولأن الهمزة لا تزاد وسطًا إلا في ألفاظ معدودة، فوزنه إذن فوعل لا فعأل"(٨١).

وهنا نرى اعتماد ابن بري على قاعدة زيادة الهمزة في بيان وهم الجوهري، فهي لا تزاد في وسط الكلمة إلا في ألفاظ معينة، ومن هنا قال بأصالة الهمزة.

وممن رأى أصالة الهمزة فجعلها في مادة (حأب) من مصنفي المعاجم ابن سيده والفيروزآبادي وابن منظور والزبيدي(٨٢)، أما ابن دريد وحده فقد وافق الجوهري فجعلها في مادة (حوب)(٨٣). وقد خالف ابن فارس جميع اللغويين فجعل الحوأب في باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف إلا أنه قال فيه: "والحاء فيه زائدة، وإنما الأصل الوأب، والوأب: الواسع المقعَّر من كل شيء"(٨٤).

وقد ذكر ابن يعيش أن الحاء في الحوأب زائدة للإلحاق بجعفر، وهي تعامل في معاملة الأصل، يقول: "وكذلك لو كانتا للإلحاق، فإنّهما تجريان مجرى الأصليّة، فيسوغ نقلُ حركة الهمزة إليهما، نحو قولك في "الحَوْأَب" و"الحَوْأَبَةِ": "الحَوَبُ"، و"الحَوَبَةُ". والحَوْأَبُ: المكان الواسع، وواوُه زائدة للإلحاق بجَعْفَرٍ."(٨٥) وبذلك يوافق ابنُ يعيش ابنَ فارس في أصل هذه الكلمة.

والجدول الآتي يذكر أمثلة أخرى مما وقع فيه هذا الخطأ

الكلمة ومعناها	موضعها عند الجوهري	موضعها عند ابن بري	المتوافقون مع الجوهري	المتوافقون مع ابن بري	الذين وضعوها في الموضعين
الأفاني (النبت ما دام رطبًا)	فني	أفن	الخليل والأزهري وابن فارس		ابن منظور والزبيدي
امرأة جَبْأى (قائمة الثديين)	جبا	جبأ	ابن فارس	ابن سيدة والزبيدي	ابن منظور
جئْ جئْ (أمر للإبل بورود الماء)	جأجأ	جيأ	الخليل والأزهري وابن سيده وابن منظور		الزبيدي
الدَّدُ (اللهو واللعب)	دَدَّ	دَدَنَ ودَدا	الخليل وابن فارس والفيروزآبادي	ابن منظور	الأزهري والزبيدي
الزَّوَنْزى	زون	زوز	الزبيدي	الأزهري وابن فارس وابن سيده	ابن منظور ذكرها في زيز وزون
الأست (الدُّبر)	أست	سته		الخليل والأزهري وابن سيده والفيروز آبادي	ابن منظور والزبيدي
أُغْمِيَ يومنا (دام غيمه)	غما (غمي)	غمم	الخليل والأزهري وابن سيدة والفيروز آبادي وابن منظور والزبيدي		

السبب الثالث: الخطأ في رد الحروف إلى أصلها

يقع هذا النوع من الأخطاء في الحروف المعتلة، إذ يخطئ الدارس في رد حرف العلة إلى أصله، ومن ذلك ما وقع فيه الجوهري حين وضع كلمة نياف بمعنى الطويل في مادة (نيف)[٨٦].

وقد اعترض عليه ابن بري قائلاً: "وَحَقُّ النِّيَاف أَن يُذْكَرَ فِي فَصْلِ نَوَفَ. يُقَالُ: نَافَ يَنُوفُ أَي طَالَ، وَإِنَّمَا قُلِبَتِ

الْوَاوُ يَاءً عَلَى جِهَةِ التَّخْفِيفِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: صِوَانٌ وَصِيَانٌ وطِوال وطِيال"[٨٧]. وقال جني: "وحقُّ النِّياف أن يُذكر في فصل (نوف)، يقال: ناف ينوف أي طال، وإنما قلبت الواو ياء تخفيفاً لا وجوباً، ألا ترى إلى صحة صِوان وخِوان وصِوار؟ على أنه قد حُكِيَ صيان وصيار، وذلك تخفيف لا عن صنعة ووجوب"[٨٨].

ولم يَتَّفِق الجوهري في وضعه (نِيافًا) في مادة (نيف) إلا مع الخليل[٨٩]، وابن فارس الذي أجاز أن يكون أصلها من (نوف) وإن وضعها في (نيف)[٩٠]. أما بقية أصحاب المعاجم فقد اتفقوا مع ابن بري وجعلوها في مادة (نوف)[٩١].

والحق أن صياغة (نياف) صفةً من نوف فيه لبس هو ما أوقع الجوهري وغيره في وهم أن تكون مشتقة من (نيف)، فلو كانت مصدراً لكان لها نظير في العربية وهو صيام وقيام المشتقان من صام وقام، أما كونها صفة فلا نظير له؛ ولذلك راح اللغويون يلتمسون تفسير وجود هذه الصفة على هذه الشاكلة من فعل واوي العين، فهذا ابن سيدة يقول: "وقد تجوز أن يكون نَيافٌ مصدراً جارياً على فِعلٍ معتل مقدرٍ فيجري حينئذٍ مجرى قيامٍ وَصيَامٍ وَوُصِفَ به كما يوصف بالمصادر"[٩٢].

إلا أن في كلام ابن بري الذي سبق عرضه ما يدل على وجود صفات على ذات البناء قلبت فيها الواو ياء، وذلك نحو صِوَانٌ وَصِيَانٌ وطِوال وطِيال، وعليه لم ينعدم النظير في هذه الصياغة.

ويبدو أن أمر هذه الصياغة يمكن تفسيره لدي بأحد تفسيرين:

- **الأول**: أنه من قبيل اللهجات، فوجود مثل: صِوَانٌ وَصِيَانٌ وطِوال وطِيال، يدل على أنها صيغ اختيارية لا تُفسَّر إلا على أنها من اللهجات، وكذلك (نياف) التي نفترض إلى جانبها صيغة اختيارية أخرى هي (نواف) إلا أنها تُنوسيت، وحلَّت (نياف) محلها.

- **الثاني**: اشتقاق (نَيِّف) من ناف ينوف، ومن ثم تخفيفه إلى (نَيْف)، إذ إن تفسير تغير الواو ياء في (نَيِّف) مُسوَّغ، فهو على ما وقع لـ(ميِّت)، أما (نَيْف) فليس له مسوغ سوى أنه من قبيل تخفيف المضعَّف تخلصاً من ثقله كما وقع في (مَيْت)، وعليه يمكن القول بأن (نِيافًا) مُشتقَّة من (نَيْف) المخففة توهما بأصالة الياء فيها.

والجدول الآتي يذكر أمثلة أخرى مما وقع فيه هذا الخطأ

الكلمة ومعناها	موضعها عند الجوهري	موضعها عند ابن بري	المتوافقون مع الجوهري	المتوافقون مع ابن بري	الذين وضعوها في الموضعين
الأفاني (النبت ما دام رطبًا)	فني	أفن	الأزهري وابن فارس	ابن سيده	ابن منظور والزبيدي
الخائل (المُعْجَبُ بِنَفْسِه)	مادة خيل	مادة خول	ابن سيده وابن منظور والزبيدي	الخليل	لا أحد
رَيِّقُ الشَّباب والمَطَر (أَوَّلُهُ)	ريق	روق	الخليل وابن دريد وابن فارس وابن سيدة وابن منظور والزبيدي		

المبحث الثاني: آلية الاستدلال عند ابن بري:

استخدم ابن بري مجموعة من الطرق للاستدلال على صحة ما يذهب إليه من وهم الجوهري وغيره من مصنفي المعاجم في وضع بعض المفردات في غير مواضعها، وهذه الآليات هي:

المحور الأول: الاشتقاق

يُعَدُّ الاشتقاق الآلية الرئيسة في تبيين ما يطرأ على الكلمة من تحولات بنيوية في اللغات المتصرفة لبيان كيفية إنتاج المفردات وتوليدها، فعالم اللغة قادر على معرفة الأصلي من الزائد، والثابت من المتحول في الصيغ، عن طريق توظيف قواعد الاشتقاق المعهودة في اللغة المدروسة؛ ولذلك نجد الاشتقاق يدخل في جميع الآليات التي سنذكرها في هذا المبحث.

ولبيان كيفية استخدام هذه الآلية في توضيح رأي ابن بري في نقده للجوهري نأخذ المثال الآتي: وَضَعَ الجوهري كلمة (استائتْ) الناقةُ استيتاءً -إذا استرخت من الضبعة وأرادت الفحل- في مادة ستى[٩٣]، فاعترض عليه ابن بري قائلا: "وَلَيْسَ هَذَا مِنْ هَذَا الْفَصْلِ، وحقُّه أَن يُذْكر فِي فَصْلِ أَتى لأَن وَزْنَهُ اسْتَفْعَلت، والأَصل فِيهِ الْهَمْزُ فَتُرِكَ الْهَمْزُ، ويقوِّي أَنه مِنْ أَتى

رِوَايَةُ مَنْ رَوَى الْهَمْزَ فِيهَا فَقَالَ اسْتأْتَت استِئتاءً، قَالَ: وَلَوْ كَانَ افتَعلَت مِنَ السَّتى لَقَالَ فِي فِعْلِهَا استَتَتِ الناقةُ وَفِي مَصْدَرِهَا اسْتِتاءً"(٩٤).

فمن الملاحظ كيف وضح ابن بري خطأ اشتقاق استاتت من ستا، فالكلمة بناء على هذا التقدير ستكون على وزن (افتعلت) لأن السين أصلية، وإذا بُنِيَ (افتعلت) من (ستى) فإن الصيغة الحاصلة ستكون (استَتَتِ الناقة) وليست (استاتت)، وعليه فنحن بحاجة لتفسير وجود الألف في كلمة (استاتت)، ولأن مما ورد في هذه الكلمة قول العرب (استأتت استئتاء) جعل ابن بري الهمز أصلًا مُسَهَّلًا في كلمة استاتت، والسين زائدة، وعليه فمادة الكلمة هي أتى، ووزنها هو استفعل لا افتعل.

والحق أن كلام ابن بري أكثر اقناعاً، وبالرجوع إلى المعاجم نجد أن جميع علماء اللغة قد وضعوا هذه الكلمة في مادة (أتي) كما قال ابن بري(٩٥).

وسيظهر أثر الاشتقاق في كافة الآليات الآتية.

المحور الثاني: اللهجات العربية

مثَّلت اللهجات العربية مصدراً من مصادر الاستدلال على الأصل عند ابن بري في تقدير وضع الكلمة في غير موضعها عند الجوهري، فاللهجات العربية باختلافاتها قد تدل على أصل غير مكشوف للعيان، من ذلك مثلا اعتماد ابن بري على اللهجات في تقدير أصل عدد من أعلام المواضع العربية المنتهية بياء ونون مثل: فلسطين وصفين ونصيبين ويبرين، فقد جعل الجوهري النون من حروف أصل هذه الكلمات؛ فذكر فلسطين في مادة طين(٩٦)، وصفين في مادة صفن(٩٧)، أما يبرين فذكرها في مادة يبر(٩٨)، ونصيبين في مادة نصب(٩٩).

وقد رأى ابن بري أن النون في جميع هذه الكلمات زائدة لا أصلية؛ وذلك اعتمادا على لهجات بعض العرب التي تتعامل مع هذه المفردات معاملة جمع المذكر السالم فتعربها بالحروف؛ فيقولون: هذه صِفّون، وزرت صِفّين، ومنه حديث أبي وائل: "شهدت صِفّين، وبئست الصِّفّون"(١٠٠).

والحق أن ابن بري قد جانب الصواب في هذا الرأي، فما جريان لغة جمع المذكر السالم عند من جرت عندهم في هذه

الكلمات إلا من قبيل التوهم، والتوهم لا يبنى عليه حكم في أصل الكلمة، ولذلك وجدنا الفيروزآبادي يضع صفين مثلا في مادة صفن[١٠١] وكذلك ابن منظور[١٠٢] والزبيدي[١٠٣].

ومن اعتماد ابن بري على اللهجات ما نجده في كلمة (تابوت) التي جعلها الجوهري في مادة (توب)[١٠٤]، على تقدير أن أصلها (تابُوَةٌ مثل تَرْقُوَةٍ) وهو (فَعْلَوَة)، فلما سكنت الواو انقلبت هاء التأنيث تاء، وقد اعتمد في ذلك على لغة الأنصار التي تقف على هذه الكلمة بالهاء. قال القاسم بن معن: "لَمْ تَختلف لغةُ قُريشٍ والأَنصارِ فِي شيءٍ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا فِي التَّابُوتِ، فلغةُ قُرَيْشٍ بالتاءِ، ولغةُ الأَنصار بالهاءِ"[١٠٥]. وقد علق ابن بري على هذا بأن التصريف الَّذِي ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ حَتَّى رَدَّهَا إِلَى تَابُوتٍ تَصْرِيفٌ فاسِدٌ؛ ثم قَالَ: "الصَّوَابُ أَن يُذكر فِي فَصْلِ تَبَتَ لأَنَّ تاءَه أَصلية، وَوَزْنُهُ فاعُولٌ مِثْلُ حاطُومٍ وعاقُولٍ، والوقْفُ عَلَيْه بالتاءِ فِي أَكثر اللُّغَاتِ، وَمَنْ وَقَفَ عَلَيْهَا بالهاءِ فَإِنَّهُ أَبدلها مِنَ التاءِ، كَمَا أَبدلها فِي الفُرات حِينَ وَقَفَ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ، وَلَيْسَتْ تاءُ الْفُرَاتِ بتاءِ تأْنيث، وَإِنَّمَا هِيَ أَصلية مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ"[١٠٦].

المحور الثالث: المعنى

للمعنى المرتبط بالاشتقاق دور كبير في تحديد مادة الكلمة، وقد اعتمد عليه ابن بري في مواضع كثيرة لبيان خطأ الجوهري، ومن ذلكما وقع في كلمة (اندحَّ) التي وضحنا الخلاف فيها سابقاً، يقول ابن بري: "وأما اندحّ بطنه فصوابه أن يذكر في فصل (ندح)؛ لأنه من معنى السعة، لا من معنى القصر، ومنه المُنْتَدَح للمكان الواسع، والنُّدْح أيضاً الأرض الواسعة، ومنه قولهم: لي عن هذا الأمر مندوحة ومُنْتَدَحٌ أي سعة"[١٠٧].

فالواضح من كلام ابن بري أنه يعتمد في تقدير حروف الأصل في هذه الكلمة ومشتقاتها على المعنى، إلا أن الغريب أن المعنى الذي يؤيد كلام ابن بري في وضع اندحّ في مادة ندح هو ذاته -أي المعنى- يؤيد وضعها كذلك في مادة (دحح)، فبالعودة إلى لسان العرب نجد الفعل دحَّ في قول العرب: دحّ الطعامُ بطنَه يدُحُّهُ إذا ملأه حتى يسترسل إلى أسفل[١٠٨]، وهذا يقوّي كون الأصل (دحح) لا (ندح)، وإن كنت أرى أن النون أصلية لوجود كلمة (مندوحة) وهي على وزن (مفعولة)، وهو

وزن خاص بالثلاثي، فعليه يكون الأصل (ندح).

ويبدو لي أن الفعل (دحَّ) نشأ من (اندحَّ) عن طريق القياس الخاطئ، وذلك في قياس (اندحّ) على أمثال (انردَّ) وذلك لوجود الشبه اللفظي بينهما، فالثلاثي في انردَّ هو ردَّ، وعليه ظُنَّ أن اندحَّ مثلها، فأنتج ابن اللغة فعلا ثلاثياً منها هو (دحَّ)، والأصل هو ندحَ.

انْردَّ ← ردَّ

انسدَّ ← سدَّ

اندحَّ ← دحَّ

المحور الرابع: الاستعمال

للاستعمال دور كبير في إصدار الأحكام الخاصة باللغة، فما له مشابه في الاستعمال العربي يحكم بصحته، وإلا فلا. وقد استخدم ابن بري آلية الاستعمال في الحكم على بعض أخطاء الجوهري، من ذلك ما وقع في كلمة تمعدد بمعنى تشبَّه بقوم معدَّ في خشونة عيشهم، وقد وضحنا سابقاً الخلاف فيها بين الجوهري وابن بري؛ فقد جعلها الجوهري في مادة (عدد)، وبذلك تكون الميم زائدة في بناء هذه الكلمة، وقد كان اعتراض ابن بري موجها إلى إثبات أصالة الميم، فقال: "صوابه أن يذكر تمعدد في فصل (مَعَدَ)؛ لأن الميم أصلية، وكذا ذكر سيبويه: قولهم معدّ فقال: الميم أصلية لقولهم: تمعدد الرجل، ولا يحمل على تمفعل مثل تمسكن لقلته ونزارته"(١٠٩).

فقوله: لقلته ونزارته يعني أن زيادة في مثل وزن تمفعل قليل في لغة العرب، ولا يُحمل الكلام على بناء قليل الاستعمال إذا أمكن تخريجه على القول بأصالة الميم.

المحور الخامس: أقوال العلماء السابقين:

اعتمد ابن بري في إصدار أحكامه على أقوال العلماء السابقين له، ولا سيما سيبويه الذي اعتمد عليه كثيراً كما ظهر في الاقتباس السابق، وكما يظهر في كلمة (حَنْدَقوق) التي ذكرها الجوهري في مادة (حدق)، واعترض عليه ابن بري معتمدًا على رأي سيبويه قائلًا: قال ابن بري منتقدًا الجوهري في هذا: "صَوَابُ حَنْدَقُوقَ أَن يُذْكَرَ فِي فَصْلِ حندق لأَن النُّونَ أَصلية، وَوَزْنُهُ فَعْلَلُول، قَالَ: وكذا ذكره سيبويه وَهُوَ عِنْدَهُ صِفَةٌ"(١١٠).

الخاتمة والنتائج:

توصلت الدراسة في بحث ما وضع في غير بابه إلى ما يأتي:

١-يُشَكِّل التوهم السبب الأبرز في وضع بعض الألفاظ في غير موضعها، وذلك

بسبب الاعتماد على المشابهة الشكلية التي تؤدي إلى القياس الخاطئ، وللتوهم هنا أكثر من شكل؛ منه توهم الأصليّ زائداً ومنه توهم الزائد أصلياً، يضاف إلى ذلك الخطأ في تقدير حروف أصل الكلمة.

٢- للوزن الصرفي دور كبير في وقوع التوهم والقياس الخاطئ؛ وذلك لأن بعض الألفاظ قد تتشابه شكلًا مع بعض الأوزان فيقع الوهم، من ذلك وزن (انفعل) فيما فاؤه نون، ومنه ما بدأ بميم أصلية والميم تكثر زيادتها في أول الكلمة العربية.

٣- اعتمد ابن بري مجموعة من الآليات في الوقوف على أخطاء الجوهري في ما وُضِعَ في غير بابه وذلك كالتصريف والاشتقاق واللهجات والاستعمال والمعنى وأقوال العلماء.

٤- أدَّت ظاهرة ما وضع في غير بابه إلى وضع بعض الألفاظ في موضعين (الموضع المتَوَهَّم والموضع الصحيح) في المعاجم المتأخرة كلسان العرب وتاج العروس؛ وذلك لأن هذه المعاجم تأخذ عن المعاجم السابقة لها.

الهوامش:

(١) لم يُطبع هذا الكتاب كاملا لأن مخطوطته ناقصة بحسب زعم محققه، وما هو موجود منه مجلدان ينتهيان بمادة (وقش) إلا أن هذا الكتاب مُضَمَّنٌ كاملا في معجم لسان العرب فهو أحد الكتب الخمسة التي اعتمد عليها ابن منظور في تصنيف معجمه، لذا فإن مادة هذا البحث التي تعتمد على أقوال ابن بري مأخوذة من كتاب ابن بري حتى مادة وقش، أما ما جاء بعد هذه المادة فمأخوذ من نقول ابن منظور عن ابن بري.

(٢) انظر: نص هذا الأثر عند أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ): مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب ﷺ، وأقواله على أبواب العلم، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الوفاء – المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ- ١٩٩١م، ١/ ٢١٦.

(٣)العجاج: ديوان العجاج برواية عبدالملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: عبدالحفيظ السلطي، مكتبة أطلس، دمشق ١٩٧١م، ٢/ ٢٨١.

(٤) انظر: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي: **لسان العرب**، دار صادر–بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، مادة (عدد)، ٣/ ٢٦-٢٨٧.

(٥) انظر أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ): **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين–بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧م، مادة (عدد) ٢/ ٥٠٦. وانظر رأي سيبويه في الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون،

مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ٤/ ٣٠٨.

(٦) ابن بري، **التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح**، تحقيق: عبدالعليم الطحاوي، مراجعة: عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٨١م،٢/ ٣٨.

(٧) انظر ابن منظور، **لسان العرب**، مادة عدد، ٣/ ٢٨٧.

(٨) مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م، مادة (عدد) ٢٩٨.

(٩) ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (عدد) ٣/ ٢٨٦-٢٨٧، ومادة (معد) ٣/ ٤٠٧.

(١٠) الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، مادة (عدد) ٨/ ٣٥٨، ومادة (معد)٩/ ١٨٠.

(١١) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، **كتاب العين**، المحقق: د مهدي المخزومي، د.إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، مادة معد ٢/ ٦١.

(١٢) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، **جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي**، دار العلم للملايين-بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، مادة معد، ٢/ ٦٦٥.

(١٣) محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠ هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، مادة معد، ٢/ ١٥٤.

(١٤) انظر: محمد عبدو فلفل، **التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٥٩، السنة٢٤، تموز/ كانون الأول، ٢٠٠٠م، ص١٤١.

(١٥) انظر: عبدالعزيز مطر، **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، دار المعارف، الطبعة ٢، ١٩٨١م، ص٣٣٥-٣٣٦.

(١٦) انظر: محمد عبدو فلفل، **التوهم أو القياس الخاطئ** ١٤٦.

(١٧) انظر: ابن خالويه، **اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، المكتبة الثقافية، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٨٧م، ص٤٩، النحاس، **اعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م، ١/ ٦٠٠، ابن المؤدب، **دقائق التصريف**، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م، ص٢٧٨.

(١٨) ابن عصفور، **الممتع في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٨٧م، ١/ ٣٤٠.

(١٩) الجوهري، **الصحاح**، مادة (حبطأ) ١/ ٤٤.

(٢٠) ابن بري، **التنبيه والإيضاح**، ١/ ١١.

(٢١) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨ هـ) **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية –

بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠ م، ٣/ ٢٤٦.

(٢٢)**المصدر السابق**.

(٢٣) الخليل، **العين** ٣/ ٣٣٤.

(٢٤) الأزهري، **تهذيب اللغة** ٥/ ٢١٤.

(٢٥) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ٣٧.

(٢٦) ابن منظور، **لسان العرب** ١/ ٥٧-٥٨.

(٢٧) الزبيدي، **تاج العروس** ١/ ١٨٦.

(٢٨) أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق، عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م، ٣/ ١٥٣٨.

(٢٩) الجوهري، **الصحاح** ١/ ٤٦.

(٣٠) ابن بري، **التنبيه** ١/ ١٣.

(٣١) انظر: الخليل، **العين** ٤/ ٢٩٦، وابن فارس أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، **مقاييس اللغة**، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ- ١٩٧٩م. ٢/ ٢٤٦، والأزهري، **تهذيب اللغة** ٧/ ٢١٣.

(٣٢) انظر: ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم** ٥/ ٢٣١، والفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ٣٩.

(٣٣) انظر: ابن منظور، **لسان العرب** ١٤/ ٢٢٣، والزبيدي، **تاج العروس**٣٧/ ٥٣٥.

(٣٤) انظر: ابن منظور، **لسان العرب** ١/ ٦٣، والزبيدي، **تاج العروس** ١/ ٢٠٧.

(٣٥) الجوهري، **الصحاح** ١/ ٩١.

(٣٦) ابن بري، **التنبيه** ١/ ٤٥.

(٣٧) انظر: الخليل، **العين** ٨/ ١٢٥، والأزهري، **تهذيب اللغة** ١٤/ ٢٠٦، والفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ٦٢، والزبيدي، **تاج العروس**: ٢/ ٧٦.

(٣٨) انظر: ابن فارس، **مقاييس اللغة** ١/ ٣٦٤، وابن سيده، **المحكم** ٩/ ٥٥٣، وابن منظور، **لسان العرب** ١/ ٢٣٢.

(٣٩) الجوهري، **الصحاح** ٤/ ١٤٥٦.

(٤٠) انظر: الخليل، **العين**، باب الرباعي من باب الحاء والقاف ٣/ ٣٢٤، الأزهري: **تهذيب اللغة** ٥/ ١٩٧، الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ٨٧٧، ابن منظور، **لسان العرب** ١٠/ ٧١، الزبيدي، **تاج العروس** ٢٥/ ٢٠٦.

(٤١) ابن منظور: **لسان العرب** ١٠/ ٧١ مادة حندق. وانظر رأي سيبويه في الكتاب ٤/ ٢٩٢.

(٤٢) الجوهري، **الصحاح** مادة قلحم ٥/ ٢٠١٥، وانظر مادة (قلح) ١/ ٣٩٧ حيث فصل فيها القول.

(٤٣) ابن بري، **التنبيه** ١/ ٢٦٤.

(٤٤)**المصدر السابق** ٢/ ١٨٨.

(٤٥) انظر: الخليل، **العين** ٥/ ٢٥١-٢٥٢، وابن دريد، **جمهرة اللغة** ٢/ ١١٥١، والأزهري، **تهذيب اللغة** ٩/ ٢٩٣، وابن سيده، **المحكم** ٦/ ٦١٣-٦١٤، والفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ٤٦٦، وابن منظور، **لسان العرب** ٥/ ١١٧-١١٨، والزبيدي، **تاج العروس** ١٣/ ٤٨١.

(٤٦) العجاج، **ديوان العجاج برواية الأصمعي وشرحه** ١/ ٤٨٠. وروايته في الديوان باستخدام (قِنَّسْرِيّ)

(٤٧) الجوهري، **الصحاح** ٢/ ٧٩١.

(٤٨) انظر: ابن دريد، **جمهرة اللغة** ٢/ ١١٤٣، الأزهري، **تهذيب اللغة** ٥/ ١٩٦، ابن سيده، **المحكم** ٤/ ٤٥، الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ٢٣٧، ابن منظور، **لسان العرب** ١٢/ ٤٩١، الزبيدي، **تاج العروس** ٣٣/ ٢٩٤.

(٤٩) انظر: ابن منظور، **لسان العرب** مادة (دحح) ٢/ ٤٣٣-٤٣٤.

(٥٠) ابن بري، **التنبيه** ١/ ٢٣٣-٢٣٤.

(٥١) الأزهري، **تهذيب اللغة** ٣/ ٢٧١ و ٢٧٢.

(٥٢) ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٢/ ٢٦٥.

(٥٣) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ٢١٧.

(٥٤)**المصدر السابق،** ص٢٤٤.

(٥٥) ابن منظور، **لسان العرب** ٢/ ٤٣٣-٤٣٤، والزبيدي، **تاج العروس** ٦/ ٣٥٩.

(٥٦) ابن منظور، **لسان العرب** ٢/ ٦١٣، والزبيدي، **تاج العروس** ٧/ ١٦٩.

(٥٧) الجوهري، **الصحاح** ٤/ ١٥٥٨.

(٥٨) ابن منظور، **لسان العرب** مادة نبق ١٠/ ٣٥١.

(٥٩) **المصدر السابق،** مادة ندل ١١/ ٦٥٥.

(٦٠) الجوهري الصحاح ٥/ ١٨١٧.

(٦١) ابن منظور، **لسان العرب** ١١/ ٦٢.

(٦٢) الجوهري، **الصحاح** ٢/ ٤٤١.

(٦٣) ابن بري، **التنبيه** ٢/ ٦.

(٦٤) انظر: الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٣/ ٢٩، الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ١٢٩٤، الزبيدي، **تاج العروس** ٣٨/ ٢٥٥.

(٦٥) ابن فارس، **مجمل اللغة** ١/ ٩٦.

(٦٦) ابن فارس، **مقاييس اللغة مادة أسد** ١/ ١٠٦.

(٦٧) انظر: الخليل، **العين** ٥/ ٣٨٠، ابن دريد، **جمهرة اللغة** ٢/ ٩٨١، الجوهري، **الصحاح** ٤/ ١٦١١، ابن فارس، **مجمل اللغة** ٨٤١.

(٦٨) ابن منظور، **لسان العرب** مادة ملك ١٠/ ٤٩٦.

(٦٩) انظر: الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٠/ ٢٠٢.

(٧٠) انظر: ابن سيده، **المحكم** ٧/ ٥٨ و ٧/ ٨٩، ابن منظور، **لسان العرب** ١٠/ ٣٩٤ و ١٠/ ٤٩٦، الزبيدي، **تاج العروس** ٢٧/ ٥٠-٥١ و٢٧/ ٣٥٤.

(٧١) انظر: الخليل، **العين** ٥/ ٣٨٠، الجوهري، **الصحاح** ٤/ ١٦١١، ابن سيده، **المحكم** ٧/ ٨٩.

(٧٢) الخليل، **العين** ٥/ ٣٨٠-٣٨١. وانظر **الشاهد في اللسان** ١٠/ ٤٩٦، **والتاج** ٢٧/ ٣٥٤ (ملك) ورواية العجز فيهما: (تنزل من جو السماء يصوب). وقد نسب البيت في اللسان إلى رجل من عبد القيس يمدح بعض الملوك، أو إلى (أبي وجزة) في رواية السيرافي يمدح به عبدِاللَّه بنِ الزُّبَيْر. ونسب في التاج إلى (علقمة بن عبدة)، في رواية الكسائي يمدح به الحارث بن جبلة بن أبي شمر.

(٧٣) ابن سيده، **المحكم** ٧/ ٨٩.

(٧٤) الجوهري، **الصحاح** ٤/ ١٦١١.

(٧٥) الجوهري، **الصحاح** ١/ ٩٢ مادة توب.

(٧٦) ابن بري، **التنبيه** ١/ ٤٥-٤٦.

(٧٧) ابن سيده، **المحكم** مادة تبه ٤/ ٢٨٢.

(٧٨) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** مادة تاب ٦٢.

(٧٩)ابن منظور، **لسان العرب**، مادة تبت ٢/ ١٧.

(٨٠) الجوهري، **الصحاح مادة حوب** ١/ ١١٧.

(٨١) ابن بري، **التنبيه** ١/ ٧٠.

(٨٢) انظر على الترتيب: ابن سيده، **المحكم** ٣/ ٤١١، الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ٧٠، ابن منظور، **لسان العرب** ١/ ٢٨٨، الزبيدي، **تاج العروس** ٢/ ٢١١.

(٨٣) ابن دريد، **جمهرة اللغة** ١/ ٢٨٦.

(٨٤) ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٢/ ٤٥.

(٨٥) يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ٥/ ٢٦٩.

٨٦ الجوهري، **الصحاح** ٤/ ١٤٣٧.

(٨٧) ابن منظور، **لسان العرب**، مادة نوف ٩/ ٣٤٣.

(٨٨) ابن منظور، **لسان العرب** ٩/ ٣٤٣. لم أهتدِ إلى رأي ابن جني في كتبه ولكنني وجدت قوله: "وأنا أرى أن تنوف ليست فعولًا؛ بل هي تفعل من النوف، وهو الارتفاع. سميت بذلك لعلوها. ومنه أناف على الشيء إذا ارتفع عليه والنيف في العدد من هذا هو فَيعَل بمنزلة صيب وميت. ولو كسرت النيف على مذهب أبي الحسن لقلت: نياوف، فأظهرت عينه". أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة ٣/ ١٩٥.

(٨٩) الخليل، **العين** ٨/ ٣٧٦.

(٩٠) ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ٣٧٥، **ومجمل اللغة** ٨٥٠.

(٩١) انظر: ابن دريد، **جمهرة اللغة** ٢/ ٩٧٢، ابن سيده، **المحكم** ١٠/ ٥١٧، الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ٨٥٨، ابن منظور، **لسان العرب** ٩/ ٣٤٢، الزبيدي، **تاج العروس** ٢٤/ ٤٤٣.

(٩٢) ابن سيده، **المحكم** ١٠/ ٥١٧.

(٩٣) الجوهري، **الصحاح** ٦/ ٢٣٧٢.

(٩٤) ابن منظور: لسان العرب، ستي ١٤/ ٣٧١.

(٩٥) انظر: الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٤/ ٢٥٣، ابن سيده، **المحكم** ٩/ ٥٤٧، الفيروزآبادي ١٢٥٨، ابن منظور، **لسان العرب** ١٤/ ١٦، الزبيدي، **تاج العروس** ٣٧/ ٣٧.

(٩٦) الجوهري، **الصحاح** ٦/ ٢١٥٩.

(٩٧)**المصدر السابق**، ٦/ ٢١٥٢.

(٩٨)**المصدر السابق**، ٢/ ٨٥٦.

(٩٩)**المصدر السابق**، ٢٢٦.

(١٠٠) انظر ابن منظور، **لسان العرب**، مادة صفن ١٣/ ٢٤٩، ومادة طين ١٣/ ٢٧٠، ومادة برن ١٣/ ٥٠.

(١٠١) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، ١٢١١.

(١٠٢) ابن منظور، **لسان العرب** ١٣/ ٢٤٩.

(١٠٣) الزبيدي، **تاج العروس**، ٣٥/ ٣١٣-٣١٤.

(١٠٤) الجوهري، **الصحاح** ١/ ٩٢.

(١٠٥) ابن منظور، **لسان العرب** مادة توب ١/ ٢٣٣.

(١٠٦) ابن بري، **التنبيه**، ١/ ٤٦.

(١٠٧) **المصدر السابق**، ١/ ٢٣٣.

(١٠٨) ابن منظور، **لسان العرب** مادة دحح ٢/ ٤٣٣.

(١٠٩) ابن بري، **التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح**، ٢/ ٣٨.

(١١٠) ابن منظور، **لسان العرب**، ١٠/ ٧١ مادة حندق. وانظر رأي سيبويه في الكتاب ٤/ ٢٩٢.